

القبس

الإلكتروني

غير مصنف

القبس - 24 ديسمبر 2005  المشاهدات: 170 

القبس تنشر الوثيقة الوطنية لبناء مجتمع المعلومات الكويت الأولى في نسبة مستخدمي الإنترنت عربيا

كتب ضيف الله الشمري:

كشفت الوثيقة الوطنية لبناء مجتمع المعلومات في دولة الكويت والتي اعدتها الجهاز الفني المركزي لمشروع تطبيق استخدام التكنولوجيا في الاعمال الحكومية ان دولة الكويت تحتل المرتبة الاولى في تصنيف الدول العربية من حيث اكبر نسبة مستخدمي الانترنت، مشيرة الى انها تفقز بخطى واعدة في مجال توفير ادوات النفاذ للمعلومات واستخدام شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

واشارت الوثيقة التي حصلت «القبس» على نسخة منها الى ان معدل الزيادة السنوية في استخدام الانترنت وصل الى 12 في المائة، بوجود 300 الف حاسب شخصي و483 الف خط هاتف ثابت وعدد 4، 1 مليون خط هاتف نقال.

وبينت الوثيقة ان الكويت تصنف بالمرتبة الـ 44 عالميا طبقا لمقاييس استخدام التقنية الحديثة.

وتوقعت الوثيقة ان تصل نسبة انتشار الحاسبات الشخصية في الكويت الى 19 في المائة تقريبا بنهاية العام الحالي.

وذكرت ان اجمالي انفاق الكويت محليا على تكنولوجيا المعلومات يبلغ اكثر من 80 مليون دينار بمتوسط 3، 1 في المائة وهو اقل من المتوسط العالمي الذي تبلغ نسبته 8، 3 في المائة.

واوضحت الوثيقة الوطنية ان عدد الاجهزة «الخادمة» الكبرى في الدولة يبلغ 357 جهازا فضلا عن 17 الفا و636 حاسبا شخصيا مبينة ان عدد الخريجين السنوي من الكوادر والطاقت البشرية التي تحمل شهادات تتعلق بالتكنولوجيا يصل الى 726 خريجا سنويا يمثلون 5 في المائة فقط من الخريجين بشكل عام في الدولة.

وفيما يلي الوثيقة الوطنية لبناء مجتمع المعلومات في دولة الكويت.

لقد قطعت دولة الكويت شوطا كبيرا في مشروع الحكومة الالكترونية من حيث التوعية ونقل الخبرات من خلال ثلاثة مؤتمرات عالمية عقدت فيها، حضرها كوكبة من ذوي الاختصاص من علماء وباحثين وخبراء تم خلالها التعرف على أحدث الأبحاث

والتجارب خاصة في الدول التي تتشابه فيها محددات الحكومة الالكترونية مع دولة الكويت. وقد أتمت معظم الفعاليات المشاركة في مشروع الحكومة الالكترونية بدولة الكويت الكثير من المهام استعدادا لبدء التفاعل مع بوابة دولة الكويت للحكومة الالكترونية. فقد أنشأت كل وزارات الدولة بواباتها الالكترونية وأصبح من الممكن تقديم العديد من الخدمات من خلال هذه البوابات، كما تم استكمال البنية التحتية للاتصالات بعد تطوير شبكة الاتصالات في الكويت خلال مذكرة التفاهم المشتركة MOU مع جمهورية سنغافورة، وتم البدء بتنفيذ خطة طموحة لتطوير قنوات الاتصال بين الشبكة المحلية والشبكة العالمية مما أدى الى جودة عالية، واستمرارية، وبتكاليف منخفضة. وفي مجال التعليم والتدريب تم تطوير العديد من المناهج والدورات لإعداد الكوادر الوطنية المطلوبة.

لذلك فإن التوجه الاستراتيجي يتناول الجوانب التالية:

1. بناء وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وخدماتها في دولة الكويت من أجل رفاهية شعبها.

2. المشاركة العالمية في العمل على تخطي الفجوة الرقمية.

3. تطوير التعاون الخليجي / الإقليمي حول الاهتمامات المشتركة مثل:

أ. السياسات والتشريعات.

ب. بناء الكوادر والمهارات البشرية.

ج. تطبيقات ICT وبناء مجتمع المعلومات.

د. تطوير التقنيات وقطاعات الترددات الراديوية.

هـ. الإجراءات والخدمات والأعمال المتعلقة بالاتصالات.

و. اهتمامات المواطن والمشاركة المعلوماتية.

ويتميز مجتمع المعلومات بأنه يستغرق وقتاً أقل للعثور على المعلومات التي يحتاج إليها ويتمتع بشكل عام بفاعلية ونتاجية أفضل، وتتعدد أمثلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتختلف مجالاتها بحيث تشمل التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية والبنوك والموارد التمويلية وفاعلية الجهاز الحكومي وغيرها. كما تمتد منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا الى المهام اليومية الصغيرة مثل البحث عن جداول الرحلات، أو مستشفى تقدم خدمات معينة، أو عنوان إحدى الجهات الحكومية

المسؤولة عن نشاط ما. وتزيد خدمات الإنترنت والبريد الإلكتروني والرسائل الإلكترونية وما لها من انتشار في كل مكان القدرة على تبادل المعلومات ونشرها بسرعة وبأسعار منخفضة.

مؤشرات النفاذ للمعلومات

في دولة الكويت

بينت المصادر المختلفة أن دولة الكويت من الدول التي تقفز بخطى واعدة في مجال توفير أدوات النفاذ للمعلومات واستخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، لتحتل المرتبة الأولى في تصنيف الدول العربية من حيث أكبر نسبة مستخدمي الإنترنت (3، 12%)، كما تشير أحدث احصائية لعام 2004 إلى أن معدل الزيادة السنوية يصل إلى 2، 12% في مستخدمي الإنترنت كرايع دولة عربية، ووجود عدد 300، 000 حاسب شخصي وعدد 483، 000 خط هاتف ثابت بنسبة 22% وعدد 1، 4 مليون خط هاتف خلوي بنسبة 69%، بمؤشر عالمي يساوي 1، 06 لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وقد تم تصنيف دولة الكويت بالمرتبة 46 عالميا طبقا لمقياس استخدام التقنية الحديثة وذلك بناء على تقرير الأمم المتحدة لبرنامج التطوير عام 2003.

كما يتوقع ان تصل النسبة المئوية لانتشار الحاسبات في الكويت الى 19% تقريبا بنهاية عام 2005 بزيادة 2% سنويا، ويقدر إنفاق الكويت المحلي على تكنولوجيا المعلومات بأكثر من 80 مليون دينار كويتي بمتوسط = 3، 1% وهو أقل من المتوسط العالمي = 8، 3% وهذه القيمة موزعة بنسبة 32% على البرمجيات و31% على التجهيزات الحاسوبية و13% على خدمات واستشارات تكنولوجيا المعلومات و8% على المشروعات والشبكات و17% على متعلقات متنوعة.

ومن حصر الأجهزة لدى 35 جهة حكومية في ابريل 2004 تبين انه يتوافر عدد 357 جهاز خادم و17636 حاسبا شخصيا، كما تقوم 23 جهة حكومية بتنفيذ 396 تطبيقا على الحاسب وقد تم التشغيل الفعلي لـ 301 تطبيق، ومعظمهم نفذ باستخدام قواعد البيانات ORACLE أو MS.ACCESS.

أما عن الكوادر والطاقات البشرية فإن أعداد الخريجين تصل الى 726 خريجا متخصصا تقريبا سنويا يحملون شهادات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات وهي تمثل نسبة 5% من مجمل المتخرجين طبقا لاحصائيات 2005.

وقد احتلت الكويت المرتبة 44 للتنمية البشرية عامي 2004، و2005 ضمن مجموعة الدول ذات معدلات التنمية البشرية العالية، طبقا لمعايير برنامج الأمم المتحدة السنوي الذي يشمل 177 دولة وذلك بناء على معايير مستوى التعليم ودخل الفرد.

الوضع الحالي لمجتمع المعلومات الكويتي

وفقا للتقارير العالمية لهيئة الأمم المتحدة عن إحصائيات الإنترنت فإنه يتبين أن:

تعداد سكان العالم الحالي وصل الى 4، 6 مليارات نسمة منهم 86، 888 مليوناً من مستخدمي الإنترنت، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من أقل المناطق القارية المستخدمة للإنترنت، حيث تمثل هذه المنطقة بنسبة 2، 2% من إجمالي مستخدمي الإنترنت، وتعتبر اللغة الإنكليزية هي اللغة الغالبة في الاستخدام حيث تصل نسبة مستخدمي الانترنت باستخدام اللغة الإنكليزية حوالي 32.8% تقريبا، بينما لا تمثل اللغة العربية أي نسبة ملحوظة على هذا الصعيد.

ويلاحظ أن نسبة مستخدمي الإنترنت في دولة الكويت تزايدت بشكل واضح عام 2005 حيث وصل عدد مستخدمي الإنترنت 000، 567 من عدد السكان البالغ 2، 530، 000 نسمة عام 2005 وهي تمثل نسبة 4، 22%، وهذا يعني ان معامل النمو في مستخدمي الإنترنت زاد بنسبة 278% خلال الأعوام الخمسة السابقة. وبمقارنة أعداد مستخدمي الإنترنت مع منطقة الشرق الأوسط نجد ان نسبة مستخدمي الإنترنت في دولة الكويت تمثل 3% من إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط. ومن حصر أعداد العناوين الرقمية لبروتوكولات الإنترنت IPs في دولة الكويت فقد وصل الى 514292 عنوانا وهي تمثل نسبة 91% تقريبا مقارنة بعدد مستخدمي الإنترنت.

وتتباين نسبة أجهزة الحاسب المرتبطة بالإنترنت الى إجمالي أجهزة الحاسب الشخصي بالمؤسسات الحكومية، ففي جامعة الكويت ترتبط الاجهزة كافة بالشبكة العالمية 100% أما هذه النسبة فلا تتجاوز 6، 9% في وزارة الصحة. بينما تحقق «الهيئة العامة للصناعة» نسبة جيدة تصل الى 4، 71% وهي نسبة تتفق الى حد كبير مع كون الهيئة إحدى الجهات الكويتية الرائدة في تقديم خدماتها المباشرة الى العملاء عبر الشبكة العالمية، أما وزارة المواصلات فإن عدد أجهزتها المرتبطة بالشبكة العالمية لا يتجاوز 1، 19% من إجمالي الحاسبات لديها.

الرؤية والغايات والأهداف

إن الرؤية المستقبلية لبناء مجتمع المعلومات يكون فيه الفرد هو الأساس من أجل تحويل دولة الكويت الى مجتمع إلكتروني E-Kuwait يستخدم ويطبق بشكل مثالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل خدمة القطاعات والشرائح كافة التي تتعاون معا لإنشائه، ويوفر للجميع مناخا وبيئة قادرة على تبادل المعلومات واتخاذ القرار والتعبير عن الآراء والابتكار والربط والتواصل بين الفئات المختلفة لتعزيز العلاقات الاجتماعية والإنسانية ويحافظ على خصوصية المجتمع الذي يجب ان يكون متكاملًا يستطيع ان يتفاعل مع المعلومات والمعارف باستخدام أحدث الأدوات والتقنيات الرقمية لكي يمكن أفراد المجتمع كله من تسخير إمكاناتهم في النهوض والارتقاء لتحقيق الآمال الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المستديمة. هذه الرؤية هي جزء من الرؤية الاستشرافية لمستقبل التنمية والاستثمار في دولة الكويت عام 2005.

الإطار العام لخطة عمل الاستراتيجية الوطنية

وتبذل دولة الكويت جهودا في تأسيس مفاهيم مشتركة وتطبيق السياسات الدولية والمبادئ والقياسات التي هي بمنزلة الإحساس بالاحتياجات المشتركة للمنطقة، كما تواجه تحديات عديدة لتحقيق استراتيجياتها التي من أهمها مشاركة المعرفة والمهارات المعلوماتية لكي تواكب متغيرات الحاضر والمستقبل في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد روعي عند وضع خطة عمل الاستراتيجية العالمية والإقليمية وأيضا على مستوى المشروعات الرئيسية، الإقليمية، المخططة حتى تتمشى مراحل تنفيذها مع ما تم التخطيط له من مشروعات على المستوى الوطني في منظومة متناغمة دون التعرض للمعوقات التي قد تنشأ من اعتماد تنفيذ بعض المشروعات الوطنية على مشروعات تتبناها الاستراتيجية الإقليمية على سبيل المثال، كما أنه قد تم التخطيط لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية على ثلاث مراحل كل مرحلة تشمل خطة خمسية ابتداء من 2005 وحتى 2020 بحيث تنتهي المرحلة الثانية مع نهاية الاستراتيجية الإقليمية 2015.

وقد تم تحديد أولوية تنفيذ المشروعات المخططة في المرحلتين الأولى والثانية طبقا للمعايير التي تم اعتمادها بناء على توصيات فريق بلورة الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلوماتية والذي اقترح بأن تكون أولويات المشاريع بالترتيب كالتالي: «البنية الأساسية، التنمية البشرية، البيئة المعلوماتية، التجارة الإلكترونية».

السياسات والتوجهات الوطنية:

عند وضع خطة عمل الاستراتيجية لبناء مجتمع المعلومات تمت مراعاة الاعتبارات العامة التالية:

< الى أي مدى تدعم خطة عمل الاستراتيجية استراتيجيات المجتمع المدني، التعليم، قطاع الأعمال، الخدمات العامة.

< تصور عام لمنهجية التخطيط والتنفيذ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

< أفضل عائد لمنهجية التخطيط والتنفيذ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

< أفضل عائد للاستفادة من موارد الدولة بما يحقق التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

< تحرير إجراءات الاتصالات المختلفة بين قطاعات الدولة المختلفة وتشجيع المشروعات الخاصة في هذا المجال بما يؤكد أهمية الدمج والشراكة بين أعضائها التي تنمو بصورة ملحوظة.

الإلتزامات الدولية

كما راعت دولة الكويت عند وضع السياسات والتوجهات الوطنية أن تلتزم بأهم الأهداف المعلنة في وثيقة خطة عمل القمة العالمية التي تم بموجبها صياغة الأهداف الوطنية لدولة الكويت وهي ما يلي.

< توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل مراكز البيئة ومعاهد الأبحاث العلمية ومركز الأزمات ومركز علوم البحار.

< توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

< توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

< توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على الشبكة العنكبوتية وعناوين البريد الإلكتروني.

< تعديل المناهج الدراسية المدارس لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات.

< تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم على شبكة الإنترنت.

التوجهات الرئيسية للقيادة السياسية في دولة الكويت

إن توجهات القيادة السياسية في دولة الكويت تركز على بناء مجتمع المعلومات بما يواكب استراتيجية التنمية المستدامة التي تنصب في القضايا التالية:

< إعادة هيكلة الجهاز الإداري وتأهيله وتطوير التشريعات.

< اتباع سياسة إعلامية تقوم على الشفافية والانفتاح.

< المحافظة على الهوية الإسلامية والتراث الثقافي للمجتمع الكويتي.

< توفير الرعاية الصحية والسكنية والتعليمية لأفراد المجتمع.

دور حكومة دولة الكويت

تقوم حكومة دولة الكويت وأجهزتها بوضع السياسات والآليات لتفعيل العديد من الإجراءات التي تسهم في إبراز دورها من خلال تشكيل لجنة وطنية عليا بقرار مجلس الوزراء رقم 759 لسنة 2000 لمشروع تطبيق استخدامات التكنولوجيا المتطورة في الأعمال الحكومية وتتولى مسؤولية إدارة تنفيذ هذا المشروع وصياغة السياسات اللازمة لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية بدولة الكويت.

< نشر الوعي باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بين كل فئات المجتمع وخاصة المرأة والطفل وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

< توفير الأجهزة الطرفية بأسعار مناسبة بالتعاون بين الهيئات التنظيمية والقطاع الخاص والبنوك مع عرضها بقروض ميسرة لجميع الفئات.

< توفير مكتبة رقمية عامة وخدمات الأرشفة كمكتبة للتشريعات الوطنية.

< الالتزام الدقيق برقمته الصحف والكتب والأبحاث والمؤسسات التعليمية لتسهيل الحصول على المعلومات من خلال الإنترنت.

< انشاء مراكز متعددة الوظائف لتوفير خدمات الإنترنت والاتصال عن بعد لعامة المواطنين.

الإجراءات التنفيذية

إن بناء الفرد هو أساس بناء المجتمع المعلوماتي الذي تتطلع إليه الأمم ولأن التعليم والتدريب والممارسة هي السبيل الوحيد الذي يعكس مدى تقدم ورقي دولة الكويت في المنطقة فإن الجهات المعنية ببناء الفرد مثل وزارة التربية، ووزارة التعليم العالي والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ومراكز محو الأمية يجب أن تقوم بدور حيوي لرفع مستوى الكوادر البشرية التي تمارس أنشطة مجتمع المعلومات لمواجهة التحديات التي تواجه التكيف مع نموذج معلومات سريع التغيير وذلك من خلال الإجراءات التالية:

< إلزام جميع المؤسسات والمدارس والمعاهد المهنية بادخال مناهج ذات علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على ان تتوافر دورات تدريبية للمناهج الإضافية والحديثة لإعادة تأهيل الأفراد بمهارات أكثر ملائمة طبقا لحاجة سوق العمالة.

< التوسع في استخدام الانترنت للتعليم الذاتي من خلال قيام مؤسسات التعليم ومراكز العمل المتخصصة ببرامج تدريب مكثفة لإعادة تأهيل الأفراد تلبية لمطالب سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة.

< وضع وتنفيذ الخطط المناسبة لضمان محو الأمية والأمية المعلوماتية، وتوعية الافراد من خلال توظيف كافة الأساليب والوسائط المتاحة بما في ذلك التلفزيون والإذاعة والصحف والندوات.

< الاستفادة من الاستثمارات في مراكز الاتصال المجتمعية الوطنية والدولية.

< تطوير المناهج التعليمية للمدارس والجامعات وتبادل الخبرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما بين الوزارات والجهات المعنية ومع القطاع الخاص والتركيز على تنمية المهارات الاساسية.

< ترسيخ مبدأ أهمية استخدام اللغة العربية في التنمية المجتمعية والمحافظة على هويتها الثقافية، وضمان وصول المحتوى باللغة العربية الى أكبر قدر، واستخدامه استخداما واسعا في كافة الانشطة التوعوية والتعليمية والثقافية.

إن ثقة المواطن في تطبيق التقنيات الحديثة دون التعرض لخصوصياته أو مخاطر التلصص على محتوياته يتوقف عليه مدى نجاح تطبيق واستخدام هذه التقنيات، ومن هنا كان لأمن المعلومات والشبكات الأولوية القصوى التي تبرز تأثيرها الحيوي في مستقبل التكنولوجيا، حيث تعمل الجهات المتخصصة على حماية الملكية الفكرية والالتزام الجاد بشأن حماية صناعة البرمجيات من خلال تبني الإجراءات التالية:

< وضع السياسة الوطنية المناسبة لضمان حماية وأمن وسرية شبكات المعلومات والمحافظة على خصوصية المستخدم.

< إصدار القوانين والتشريعات التي تجرم اختراق الشبكات وتطبيقها بدقة مع اعتماد الوثائق الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

< تأسيس نقاط مراقبة لمعالجة الحوادث العرضية.

< ارتكاز شبكات المعلومات الوطنية والإقليمية على سنترالات الهاتف الوطنية بكل دولة ومراكز البيانات التي يمكنها خدمة الغرض ذاته بتقليل انتقال المعلومات عبر نقاط التبادل Exchange Points الدولية قبل وصولها الى وجهتها.

< وضع وتنفيذ برنامج وطني لتأمين المعلومات وضمان اجراء مراجعات دورية لتأمين المعلومات الخاصة بالبنية التحتية الحيوية والوظائف الأساسية للهيئات الحكومية.

< تعزيز وتبني المنهجيات والمعايير الدولية وأفضل الأساليب والممارسات لتأمين مجتمع المعلومات بدولة الكويت.

< وضعه اقامة الاطال، الساس، والتنظيم، والقانون، له احمه الأمم، المتعلقة بالق صنة المعله ماتمة ه ادا، ة أسماء النطاقات ه حمادة

حقوق المستهلك.

< تنظيم حملات عامة لنشر الوعي بهدف تحسين وعي الجمهور وتفهمه لأهمية حقوق الملكية الفكرية وحماية البرمجيات.

< تعزيز المبادرات التي تضمن التوازن العادل بين حقوق الملكية الفكرية ومصالح مستخدمي المعلومات.

وفي هذا المعترك فقد قامت الوزارات والجهات الحكومية بانجاز العديد من المواقع الالكترونية الخاصة بها، وذلك بغرض تقديم الخدمات ونشر المعلومات بالاضافة الى قيام العديد من الشركات بانشاء مواقعها التسويقية.

وقد قامت دولة الكويت بتنفيذ العديد من التطبيقات التي تساهم بشكل فعال في الجاهزية للحكومة الالكترونية، التي جعلت دولة الكويت تحتل المرتبة الثانية بمؤشر قيمته 12، 2 بعد دولة الإمارات العربية (بمؤشر = 17، 2) ووفقا لترتيب الأمم المتحدة كما أن لدولة الكويت دورا واضحا في بناء عدد 22 موقعا من المواقع العربية (باجمالي 798 موقعا) حيث تمثل نسبة ما قامت به 3% تقريبا من المواقع العربية، وأن نسبة 82% من هذه المواقع تحتوي على روابط الكترونية Links لمواقع أخرى، حيث تحتل الترتيب السابع بين الدول العربية، منها موقع واحد فقط يحتوي على قواعد بيانات، وبعدد 10 محركات بحث داخل المواقع حيث تأتي في الترتيب الثامن بين الدول العربية لهذا المؤشر، وعدد 7 خدمات تفاعلية حيث تحتل الترتيب السابع، بالإضافة الى عدد 19 خدمة سلبية، وعدد 26 صفحة إعلامية من إجمالي 541 صفحة عربية كالتالي:

في مجال الصحة الالكترونية:

< مشروع ترشيد الإنفاق على الخدمات الطبية.

< تطوير نظم التشغيل بالمستشفيات وأنظمة المجلس الاستشاري.

< مشروع الملف الالكتروني الصحي.

< مشروع النظام الآلي للتأمين الصحي.

< مشروع النظام الآلي للمواليد والوفيات.

في مجال التعليم الالكتروني:

< مواقع متابعة المناهج الدراسية المدرسية.

< إجراءات الالتحاق بالجامعات والكليات والمدارس.

< التعليم عن بعد والجامعة المفتوحة.

في مجال التجارة الإلكترونية:

قطع (القطاع المالي الكويتي) خاصة المصرفي منه خطوات واسعة في استخدام الإنترنت في أنشطة التجارة الإلكترونية المتنوعة. ومن الانجازات البارزة في هذا الخصوص:

< انشاء بوابات السداد الوطنية كوسائل او وسائط في تسوية وسداد المعاملات عبر الشبكة.

< تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة عبر الإنترنت من جانب البنوك الكويتية كافة، كما أتاح بعضها (مثل بنك الكويت الوطني) لعملائه إمكانية أن يقوم بتصميم صفحته الشخصية على موقع البنك بما يتلاءم مع احتياجاته ومتطلباته.

في مجال التوظيف والعمالة الإلكترونية:

< نظام متابعة نقص العمالة والمهنة.

< نظام متابعة احتياجات سوق العمل.

الإجراءات التنفيذية لتطوير الحكومة الإلكترونية

تكثف الحكومة الجهود كافة لتقديم الخدمة للمواطنين عبر الحكومة الإلكترونية وتحديد خدمات جديدة يمكن أتمتها، وتنسيق أفضل للخدمات بين الجهات الحكومية بإنشاء «الشبكات الحكومية الوطنية»:

< تغطية القطاعات الحكومية كافة لتقديم الخدمات للمواطنين إلكترونياً.

< تفعيل دور القطاع الخاص في تطوير العمل بالمؤسسات الحكومية للتحويل من الطرق الورقية التقليدية الى الأساليب الإلكترونية.

- < إعادة هندسة الإجراءات الإدارية وتصميم الوثائق الحكومية غير السرية والعمل على توحيدها قياسيا.
- < تطبيق سياسة الإعفاء أو تخفيض الرسوم على المعاملات الإلكترونية لتشجيع الاستخدام الإلكتروني.
- < إقامة بنك معلومات يشمل قوائم بالوظائف الخالية، وكيفية شغلها والتسجيل لخدمات التوظيف، وتقديم نصائح للبحث عن الوظائف، وتوفير معلومات عن قواعد العمل ومصوغات التعيين والتعاقد.
- < إقامة بوابات خاصة للمعلومات عن المناطق السكنية المتاحة مثل أسعار الايجار، ونماذج تقديم طلبات مد شبكات المياه والكهرباء وتقدير الاستهلاك.
- < إقامة بوابة معلومات فنية وبيئية لرصد توقعات الأرصاد الجوية والنقل والشحن والزراعة والصناعة ومصدر التعليم والتدريب.
- < توفير المعلومات القانونية وخدمات المساعدة القانونية لتقديم خدمة المشورة القانونية للمستخدمين وتعريفهم بحقوقهم.
- < وضع الضوابط الخاصة بحق الامتياز لمراكز الاتصال المجتمعية وفق معايير عالية وموحدة للجودة من خلال هيئة مرجعية لأفضل الممارسات المبنية على احتياجات المجتمع.
- < انشاء بوابة للمعلومات المحلية والوطنية باللغة العربية تقدم الخدمات التالية:
 - < كيفية الحصول على قروض استثمارية ومعدلات الفائدة.
 - < النفاذ المجاني للإنترنت ومجموعات المستخدمين المحليين.
 - < الصحف والكتب والأبحاث من منافذ المعلومات المختلفة.
 - < المعلومات الخاصة بالاستخدام اليومي والمتغيرة، مثل المعلومات العامة وجداول بمواعيد الطائرة والحافلات والقطارات.
 - < معلومات بيئية وتوقعات الأرصاد الجوية، والمعلومات الزراعية والانتاجية والتجارية وخدمات الصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية.

< الإجراءات التنفيذية في مجال التجارة الإلكترونية

تقوم دولة الكويت بتوفير بنية تحتية متكاملة للتجارة الإلكترونية وتحرص على الانتهاء منها قبل عام 2008 بما يسمح لها بالمشاركة المؤمنة في السوق العالمية التي تحتاج الى الآليات التالية:

< اصدار السياسات وإقرار القوانين والتشريعات اللازمة لتوفير البيئة المناسبة لنشر التجارة الإلكترونية ولزيادة التبادل التجاري إلكترونيا وإزالة الحواجز التي تعوق تدفق التعاملات التجارية وبناء الثقة.

< المشاركة في دراسة تأسيس وإقامة هيئة إقليمية مخولة بسلطة توثيق التوقيع الإلكتروني كأساس للتجارة الإلكترونية.

< تحسين خدمات النقل والشحن التي تؤثر بشكل مباشر في حركة البضائع ما بين البلدان المختلفة.

< الإجراءات التنفيذية في مجال التعليم الإلكتروني

< وضع سياسات واستراتيجيات التعلم المباشر عبر الإنترنت والتعلم عن بعد.

< إقامة مواقع إلكترونية متخصصة للأنظمة التعليمية بواجهات مألوفة للمستخدم باللغة العربية لخدمة الطلبة والمدرسين.

< إنشاء مكتبات إلكترونية لتعزيز مبدأ التعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، والتعلم عن طريق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

< الاعتماد على أجهزة التلفزيون والإذاعة في المناطق النائية لتطوير التعلم عن بعد.

< تشجيع المواطنين على التعلم الذاتي الشخصي لتخفيض تكلفة التعلم واستغلال أوقات الفراغ.

< التركيز على تطبيق معايير الجوانب الأمنية والأخلاقية المتعلقة بإجراءات وأساليب التعلم الإلكتروني.

< تحديد مقاييس الجودة وإجراءات اصدار شهادات جودة الخدمات التعليمية على الشبكة.

< استكمال شبكات الربط بين المدارس الوطنية والمشاركة في شبكات الربط على المستوى الدولي.

< اقرار وسائل طرق تعليمية وتربوية تناسب وتؤثر بشكل فعال على التعلم والمجتمع الكويتي.

< إنشاء مركز تعليمي متخصص لتطوير محتوى التعلم الإلكتروني.

< تطوير الصناعات التي تخدم التعلم الإلكتروني وتشجيع الاستثمارات الخاصة بها من القطاع الخاص.

< الإهتمام بأمور محو الأمية والأمية المعلوماتية بحيث يعتمد التدريب على أساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممارسة برامج محو أمية من خلال الوسائط المتعددة.

الأمية الإلكترونية

اشارت الوثيقة الى ان الوصول الى تطبيق ناجح للمجتمع المعلوماتي ينبغي ان يأخذ بعين الاعتبار الجوانب التشريعية والادارية والفنية والانسانية وقد تكون هناك بعض المعوقات في تطبيق ذلك من ابرزها الامية الإلكترونية والفجوة الرقمية وضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات وعدم مواكبة التشريعات والنظم الادارية للمستجدات ومقاومة التغيير وضعف الوعي العام باهمية مزايا المجتمع المعلوماتي.

الكويت محور اقليمي

شددت الوثيقة على ضرورة فتح آفاق جديدة للتعاون الخليجي والاقليمي والدولي، لا سيما ان دولة الكويت تتمتع بميزات تنافسية، تعززها المتغيرات والظروف الجديدة لاستعادة دورها من خلال رؤية معاصرة في مجالات متعددة منها:

< تطوير الكويت الى مركز تجاري اقليمي.

< تطوير الكويت الى مركز للخدمات المالية.

< تطوير الكويت كمحور اقليمي للنقل والمواصلات.

اخلاقيات المجتمع المعلوماتي

ركزت الوثيقة على ضرورة ان يحترم مجتمع المعلومات مقومات السلام وان يدافع عن القيم الاساسية مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة واحترام الطبيعة. وتقوم دولة الكويت بالتعديل وادخال مناهج تربوية وتعليمية في النظم

التعليمية والثقافية والدينية والوطنية والدستور وحقوق الانسان.

الإنسان الكويتي

أكدت الوثيقة على ان بناء مجتمع المعلومات لدولة الكويت يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة ليكون كيان مجتمع شامل غايته الانسان الكويتي ويتجه فيه نحو التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة ويستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ اليها واستخدامها وتقاسمها، وذلك لرفع مستوى المعيشة وتوفير ظروف العمل لما هو افضل للجميع.

ترشيده الانفاق الحكومي

ذكرت الوثيقة الوطنية في مجال الاصلاح المالي والاقتصادي اهمية تطبيق نظام متابعة ترشيده الانفاق الحكومي وانشاء منطقة حرة مجهزة بخدمات الكترونية للمستثمر الاجنبي. والسماح باصدار تراخيص انشاء مجمعات تجارية دولية مشتركة.

القطاع الخاص

بينت الوثيقة ان اعطاء القطاع الخاص دورا في المشاركة في وجهة نظره في بناء مجتمع المعلومات بدولة الكويت، يأتي في اطار دعم وتشجيع الدولة لهذا القطاع باعتباره المقياس المعبر عن صحة الاقتصاد فيها والشاهد على استقرارها الامني والسياسي، فالاقتصاد الحر المنشود والمنفتح على اقتصادات العالم، عبارة عن مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الاكبر على آليات ومبادرات القطاع الخاص لتوظيف الاستثمارات في تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم خدمات شاملة في المناطق كافة.